

الرجوع في دفع اليه السمسار الثمن من ماله لياخذه من
المشترى فهذه صورته احال عليه بماية من المخططة ولم
يكن للمحيل على المحتال عليه شيئ ولا للمحتال على المحيل فقبل
المحتال عليه ذلك لاشيئ عليه وفي شرح الوهبانية لابن
الشحنة رجل عليه دين لرجل فاحال صاحب الدين بجميع ماله
وهو الف على رجل وقبل المحال عليه الحوالة ثم ان المحيل احال
الطالب على رجل اخر بجميع ماله وقبل المحال عليه التالف
ذكر في الاصل ان الحوالة الثانية تكون نقضا للحوالة
الاولى لانه لاصحة للتانية الا بعد نقض الاولى والمحيل
والمحتال يمكن ذلك وهينئذ برئ المحتال عليه الاول بخلاف
المكفول اذا اعطى كفيلا اخر حيث لا تبطل الاولى لان القصور
من الكفالة التوثيق وفي مختصر المحيط الحوالة نوعان
مطلقة ومقيدة فالمطلقة ان يحيل على رجل وله عليه الف
او عنده ودية ولم يرضف الحوالة اليها فعلى المحتال عليه
رد الالف الى المحيل وعليه اداء الف بالحوالة وان لم يكن على
المحتال عليه مال يجب عليه ان يؤدي بالحوالة الف ولا
يرجع على المحيل في الوجهين حتى يورديه ولو لازمة المحتال
له او وصيه كان له ان يجسب الاصيل او يلازمه حتى يخلصه

ادى

١٤٥
ادى المحتال عليه الدين بامر المحيل او وهب له او تصدق عليه
المحتال له او ورث من المحتال له او ادى المحتال له وانا نسيما
او عرضا بدل الدراهم فانه يرجع على المحيل في الكل ولو ابراه
المحيل عن الدين وقبل منه او وهبه منه لم يبرئ ولا تبطل الحوالة
ولو وهب المحتال له للمحيل لم يجز ولا تبطل الحوالة واما
المقيدة فان قيدها بالمال الذي على المحتال عليه ليس للمحيل
ان يطالبه بعد ولو ادى تقع المقاصة بينهما ولو احتال على
المودع بالف الوديعة يجوز فان هلكت الوديعة برئ المودع
قضى المحيل المحتال له عن دينه يرجع للمحتال عليه بدينه
ويجبر الطالب على القبول منه وفي فتاوى ابن نجيم
رجل احال رجلا على ان يحتاله بالخيار تجوز الحوالة واذ
شرط انه متى شاء رجع على المحيل تصح الحوالة والشرط
وهو بالخيار يرجع على ابها شاء واذ باع من اخر شيئا
واحال بثمنه شخصا اخر حوالة شرعية ثم تقايلا البيع
لا تبطل الحوالة بالاقالة ويلزم المحال عليه دفع المبلغ للمتحال
ويرجع بنظيره على المحيل واذ احتال بدين له على اخر برضاه
فطالبه به فادعى الفقد واشته بطريقه الشرعي فله الرجوع
على المحيل بدينه وفي شرح النسفية للافتخمي قضى القاضي